

## ماذا حققت الثورة في الجزائر

حميد زناز  
كاتب جزائري



تعيش الجزائر غدا الجمعة الاحتجاجية السادسة والعشرين من ثورتها السلمية الناجحة ورغم ذلك بدأ ينفذ صبر المستعجلين في حصد النتائج، وراح بعض المصطفين وراء قيادة الأركان المعادية للثورة يشككون في الانتفاضة ويتحدثون عن مازق تكون قد وصلت إليه. في حين أنها حققت مكاسب باهرة لم تحققها انتفاضة أخرى منذ 1962 بل هي تحرير ثامن للإنسان الجزائري يكمل تحرير الأرض من المستعمر.

في الحقيقة الثورة ليست في مازق، هي مستمرة بخطى واثقة نحو الانتصار وتحقيق الحرية السياسية بعد ما حققت مكسبا عظيما هو استرداد الجزائريين لكرامتهم المهذورة منذ الاستقلال. النظام ممثلا بقيادة الأركان هو الذي يجذب نفسه في مازق منذ أكثر من 6 أشهر جراء الضغط المتنوع والمتواصل الذي يمارسه عليه الجزائريون كل يوم فإثناء من طرف الطلبة في كل الجامعات ومختلف الشرائح طيلة أيام الأسبوع هنا وهناك، وأغلب الشعب كرجل واحد في كل يوم جمعة.

فالشعب هو المبادر الفاعل، إذ مطلبه واضح والنظام هو الذي يتخبط ويبدو تائها أمام انتفاضة جماهيرية سياسية سلمية لم يسبق أن واجهها، وهو الذي تربى على وسيلة واحدة هي استعمال القمع في مواجهة احتجاجات مهينة واجتماعية متفرقة ومعزولة.

وإلى اليوم لم تعرف الثورة سوى الانتصار تلو الآخر ولم تسجل هزيمة واحدة وهي مستمرة بكل عزم وصرامة وثقة. وبغض النظر عن المكاسب الآتية كإجبار عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة، ووضع حد لشر الكثير من أفراد عصابته وتعرية الفساد الفاحش الذي غرقوا في وحله، وفرض إلغاء الانتخابات الرئاسية التي كان ينوي النظام تزويرها يوم 4 يوليو الماضي لاستنساخ نفسه، واستحالة تنصيب رئيس دمية في يد قيادة الجيش كما كان الحال حتى اليوم.

حققت الثورة مكاسب ثمينة وراقية من أهمها استعادة الجزائر لمسارها التاريخي وحيويتها بكسر حاجز الخوف والانتقال عبر هذه العملية الثورية إلى أفق رحب في قطبية مع الوضع البائس الذي كان سائدا. انتصار ساحق في الحرب النفسية يبدو واضحا من خلال الخطاب والسلوك وحتى من تعابير الوجوه. تحول بسيكولوجي إيجابي من شعور بكره الذات الاجتماعية وجدها، إلى شعور بالاعتزاز بها.

لقد توصل معظم الجزائريين بمختلف اتجاهاتهم وجهاتهم ولجاتهم إلى أن الهوية لا تعني الصراع بينهم، بل التعايش السلمي مع الاختلاف. كان الجميع يظن أن الشعب الجزائري منقسم ويحمل بذور الانقسام في ذاته، ولكن هذه الثورة أظهرت أن كل ذلك كان وهما وتضليلا، وأن الشعب الجزائري يملك إمكانيات عظيمة ليتوحد من أجل قيم ومشروع وطني ديمقراطي كبير.

يمكن أن نتحدث عن قطيعة حقيقية ولدت بعدها جزائر جديدة متمردة على ذهنية الخضوع الظاهرية التي فرضها النظام بالقوة والتحايل والرشوة منذ الاستقلال، وعلى الخصوص منذ مجيء بوتفليقة عام 1999. ولكن كان هناك دائما غضب مكتوم ينفش نفوس الجزائريين وكثيرا ما عبروا عنه بطرق كثيرة هنا وهناك، ولكن كان رد النظام وحشيا دائما، وقد راح ضحية إجرامه 126 شابا سنة 2001 وأكثر من 5000 جريح في منطقة القبائل. علاوة على الموقوفين في كل أرجاء الجمهورية في كل عام.

من مكاسب هذا الحراك الثوري أيضا إفضاله لآليات النظام الكلاسيكية في التصدي للمقاومين والتي هي التخويف والتفريق والتخوين. فلا يبعث "الطرف الإسلامي" ولا "حزب فرنسا" ولا "أعداء الداخل والخارج" ولا التقسيم والانفصال وغيرها من الأكايب بات صالحا لتضليل الجزائريين. ومن جهة أخرى غُلق التظاهر الاحتجاجي وأصبح راسخا في الأذهان أن المسيرات هي لحظات أخوة ومتعة ومقاومة سلمية، بعيدا عن التفسير والمشادات مع رجال الأمن حتى وإن كان بعضهم مستقرا.

وإن كان بعضهم مستقرا، واستعاد الطلبة الجزائريون دورهم من جديد في الحياة السياسية والاجتماعية بعد تهميش طويل فرضه نظام بوتفليقة، هم اليوم في قلب النضال يقدمون إضافة مهمة في كل يوم ثلاثاء، فكانهم يشجعون الناس على الخروج بكثافة يوم الجمعة الموالية، علاوة على لافتاتهم ذات النكهة الساخرة المعترزة عن رغبة قوية في إقامة جمهورية جديدة.

في غضون 6 أشهر من 22 فبراير إلى 22 أغسطس، انهارت واجهة النظام وهي في حالة يرثى لها. لقد عزى الجزائريون طبيعة نظامهم وأظهروا حقيقته العسكرية المتخفية وراء دمي مدنية. فلا أحد اليوم مثلا يلتفت إلى ما يقوله الرئيس المنصب عبدالقادر بن صالح، بل يتوجه الشعب مباشرة بالنقد إلى الحاكم الرسمي الذي هو الجيش. لقد انتهى زمن التموهية، وهذا تقدم كبير يعني أن الحيلة لم تعد تنطلي على الجزائريين. أعادت الثورة النقاش إلى جوهره بالتساؤل عن دور الجيش وأهمية الدستور ومعنى الدولة المدنية والنظام الجمهوري. وهذا مكسب عظيم يدل على أن الوعي السياسي قد عاد من جديد، ومعهم ذكاء سياسي كاف للعديد إلى الضفة الأخرى. ومن هنا فلا أحد يستطيع منع الجزائريين من بناء جمهوريتهم الجديدة. بعد سنوات طويلة فرضه نظام بوتفليقة تعيش الجزائر صحوة متعده الإبعاد، في كل جمعة يعرض الجزائريون في الشوارع على العالم كله مخزونهم النضالي والثقافي والسلوكي والتنظيمي والفني والفكاهي، وإصرارهم على العيش في دولة ديمقراطية حديثة. بعيدا عن حكم العسكر أو الإسلاميين.

استعادت الثورة الفضاء العام وأعدت السياسة إلى قلب الحياة، ومن الآن فصاعدا لا أحد يمكنه إقصاء الجزائري من المشاركة في تسيير بلده والنقاش في مصيرها. "البلاد بلاندا ونديرو رابنا"، (البلد بلاندا وربنا هو الذي سيكون) هكذا يهتف المظاهرون منذ 22 فبراير ويكتبون على اللافتات.



وعلى عكس ما تدعى قيادة الأركان فالخبة ليست غائبة، والمبادرات لحل الأزمة متعددة، وقد بلغت أكثر من 40 مبادرة مقترحة من قبل شخصيات ونقابات وأحزاب ومنظمات مدنية، وليس هذا فحسب بل باتت مناورات النظام ممتدة قبل مولدها وأخرها ذلك الحوار المصطنع الذي أراد النظام أن يجذب به نفسه والذي أصبح موضوع نكات أكثر من أي شيء آخر.

هذا الوعي بالاعيب النظام إنجاز يُضاف إلى إنجازات الثورة، إذ من الآن فصاعدا لن يشارك الجزائري في الحياة السياسية عن طريق رد الفعل، وإنما كطرف أساسي على الحكام أن يحسبوا له مستقبلا ألف حساب.

## الجزائر: اعتقال وسجن نشطاء الحراك الشعبي تكريس للدولة البوليسية

الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية فهو أمر محتر، خاصة وأن حماية حقوق الإنسان في أي دولة من دول العالم تكفلها الشرائع الدولية.

### العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

السلمي في الجزائر قد فرض على الجميع بمختلف توجهاتهم السياسية مسارا سلميا ومدنيا في خطاباتهم لحل الأزمة السياسية الناتجة عن أزمة الثقة في الوجوه المقترحة لحلحلة الوضع والعودة إلى المسار السياسي العادي".

وفي هذا السياق جاءت مبررات اعتقال البعض الذين نسبت لهم تهم مختلفة ذات طابع قانوني ونفي الصفة السياسية عن طبيعتهم اعتقالهم حتى لا يكون الاختلاف مع رمزية الحراك الذي يستمد الكل منه الشرعية، وتدخل الاعتقالات في سياق التغيير الحاصل من داخل النظام. أما عدم تدخل المنظمات الدولية في ما يحدث فلا يفسره إلا اتفاق أغلب نشطاء الحراك منذ بدايته على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من أي جهة كانت رسمية أو غيرها، كما أن المسار السلمي للقضايا المطروحة يُبني بقتل أي تدخل خارجي.

على ضوء ما تقدم ينبغي التمييز بين اعتقال وسجن رموز النظام الحاكم، وبين اعتقال وسجن شباب الحراك الشعبي الذين يناضلون من أجل التغيير، والتخلص من البنية المركبة للنظام الجزائري الفاسد ورموزه.

وفي الحقيقة فإن محاسبة عصابة النظام الجزائري بكل أنماطها ومشاربها العقائدية هو مطلب شعبي أساسي في الجزائر، لأن هؤلاء مزغوا أنف الشعب الجزائري في الوحل على مدى سنوات طويلة، وكزنسوا طوال تواجدهم في الحكم سياسات إذلال المواطنين والمواطنات.

وعلى هذا الأساس نجد الجزائريين يستغربون الشطط المتمثل في معاملة الناشطين في الحراك الشعبي كجرمي حرب واعتبارهم مثل زمرة النظام الفاسد، في الوقت الذي ينبغي أن يكرموا كأبطال الحرية والنضال الوطني. في هذا السياق ينبغي التأكيد بأن الرأي العام الجزائري يعتبر ترهيب وتخويف واعتقال وسجن عدد من عناصر الحراك الشعبي، الذين يقال بأن تعدادهم يتجاوز 60 عنصرا، ممارسات غير مسؤولة لأنها تتعارض مع قوانين الدولة الجزائرية التي يتضمنها الدستور، فضلا عن تضادها مع المعايير والتقاليد الأخلاقية للمجتمع الجزائري.

ومن الملفت للنظر أن القيادة الجزائرية تعمق بواسطة هذه الاعتقالات أزمة الثقة السائدة بين الحراك الشعبي وبينها، كما تساهم سلبية الأحزاب المعارضة في تكريس عزلتها، أما صمت بجامعة وهران والناشط السياسي ومنظمة العفو الدولية وغيرها من

أزراج عمر  
كاتب جزائري



منذ انفجار الأزمة الجزائرية في وجه نظام عبد العزيز بوتفليقة وشلته تعرض كثير من نشطاء الحراك الشعبي للتخويف والترهيب والحصار حينا، وللتحقيقات والمحاكمات وللاعتقالات والسجن حينا آخر.

في هذا الخصوص تجمعت لدينا معطيات في صورة تقارير من جهات متفوق فيها بالجزائر، تتعلق بأسماء الذين اعتقلوا أو سجنوا ونقطة من هذه التقارير أمثلة منها أن "المناضل والناشط الحقوقي القيادي بتنسيقية المفقودين ياسين خالدي كان قد استدعي إلى شرطة دائرة واد أرهيو بولاية غليزان وحول إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة المدينة نفسها الذي حوله بدوره إلى قاضي التحقيق بتهمة إبطاء معنويات الجيش بمنشورات على فيسبوك والذي وضعه قيد الإفراج المؤقت لحين المثول أمامه بعد انتهاء التحقيق يوم 16 سبتمبر المقبل". وكذلك "الحكم على الناشط عبدالغاني دغمان بعشرة ملايين سنتيم غرامة نافذة بتهمة إهانة هيئة نظامية". و"وضع الناشط في الحراك الشعبي بميلة نذير كلوز لتحقيق مطول من قبل مصلحة الشرطة الإلكترونية التابعة لأمن ولاية ميلة".

والحال، فإن بعض هؤلاء قد أطلق سراحه وبعضهم الآخر ما يزال قيد الاعتقال أو الرقابة. وفي هذا الخصوص اتصلنا بالناشط الحقوقي والسياسي حمزة بركاني وأوضح أن الذين تعرضوا للاعتقال أو للسجن كانوا سلميين ولم يرتكبوا أي عمل مذل بالأمن العام، وقال "أشيد بسلمية التظاهرات كل ثلثاء وجمعة رغم المضايقات والحصار المفروض على القاديين من خارج العاصمة والتعزيزات الأمنية المشددة بوسط العاصمة، لقد وقع حجب الكثير من صفحات الفيسبوكية والمواقع الإلكترونية والإخبارية المعارضة، وهناك تناقص ملموس في عدد المشاركين بسبب اكتفاء البعض بسجن الفاسدين من جهة، واصطفاف البعض مع قيادة الجيش زد على ذلك فترة الأعياد والمناسبات والمواسم والعطل وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة والتلوث والإرهاق الذي يصيب الكثيرين".

وتؤكد الشهادة التي وافانا بها الدكتور منير بهادي أستاذ الفلسفة بجامعة وهران والناشط السياسي في الحراك الشعبي أيضا أن "الحراك

أما إذا فرض على الحركة لعب الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية، فإن التزكيات ستلعب دور استرداد الدعم لصالح مورو، والاصطفاف وراءه، وما كان قبل الدور الأول عنوانه التشنيت والتنويع يصير بعده ذا وظيفة التوحيد والتجميع.

هكذا يتضح أن لدى الحركة مرشحا رسميا واحدا، هو عبد الفتاح مورو، ولكن في المقابل لها أكثر من بديل مقبول بقوة في حال عجز مورو عن المرور.

الملاحظة أن كافة المرشحين هم من المرشحين الذين إما لا أحزاب سياسية لهم (الجبالي وبولبيان)، وإما من الذين ينتمون إلى أحزاب ضعيفة (الفخفاخ المرزوقي)، وهي بذلك تسند شخصيات لا سند برلماني لها يسهل تطويعها وتجييرها، أما الشخصيات ذات الإسناد البرلماني فإن التحالف معها يكون على صفقات وعلى مشاريع وهو ما سوف يتضح نسبيا بعد الانتخابات الرئاسية وجلبا عقب البرلمانية.

لا هدايا جانبية تقدمها حركة النهضة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ولا إكراميات في سياق انتخابي تنخرط فيه الحركة ساعية إلى كسر العقدة السياسية والنفسية التي طالما استحكمت في أداء وخطاب القيادات والقواعد.

حسابات النهضة في الترشح للانتخابات الرئاسية مبنية على خمسة مؤشرات. الأولى تمكّنها من منصب شيخ مدينة تونس المنصب الأكثر رمزية في تاريخ السياسة المحلية، والثاني استقراء لها من تحرك وتأثير العواصم العربية الراضة للإسلاميين، والثالث استباق أي محاولة لتغيير النظام السياسي إلى رئاسي، والرابع المحافظة على ذات الخزان الانتخابي للاستحقاق البرلماني، والخامس الإتيان برئيس مقبول ومضمون لا يضع الحركة في الزاوية كما فعل المرحوم الباجي قائد السبسي خلال العام الماضي.

كانت سنة 2018 سنة مرهقة لحركة النهضة، بعد أن أشعل قصر قرطاج من تحت أقدامها كافة الرمال المتحركة، انطلاقا من ملف الغرفة السوداء، مروراً بمبادرة تغيير النظام السياسي وقانون الانتخاب، وليس انتهاء بمشروع قانون المساواة في الميراث. وهي كلها ملفات ساخنة حشرت الحركة في الزاوية وقد تكون دفعتها جدبا في التفكير في رئيس مضمون مربوط بمقر الحركة في مونبليزير.

الرئاسة، واستثمار الكتل البرلمانية للمتسابقين إلى الرئاسة، إلا إذا توزعت التزكيات على كافة الكتل التشريعية، أو اقتصر على التزكيات الشعبية، أو تغير النظام السياسي التونسي نحو النظام الرئاسي.

وطالما أن القضية مُحالة إلى المستقبل والمجهول، فإن لا شيء يحول دون توظيف حركة النهضة، وباقي الحركات السياسية الكبرى باعتبارها كتلا نيابية وازنة، لوجودها البرلماني للتأثير على السباق الرئاسي، والمسك بمقالب اللعبة وميكانيزماتها الداخلية.

سياسة ضمنية مخفية تديرها الحركة من وراء حجاب، قوامها توزيع بيض التزكيات على أكثر من مرشح تأمينا لأكثر من غاية.

فالحركة التي رمت ببعضها في سلال المنصف المرزوقي والياس الفخفاخ وحمادي الجبالي وحاتم بولبيان، تسعى إلى تأمين حظوظها في باقي المحطات الانتخابية، وهو استثمار سياسي في الكتلة البرلمانية الوازنة التي تحظى بها الحركة.

وطالما أن القانون الانتخابي التونسي لم يفتن إلى أهمية تقنين التزكيات البرلمانية، حتى لا تستحيل الأخيرة إلى طوق سياسي وحزبي في عنق المرشحين، يسيطر على مسارات التحالف وعلى مسلكيات الانسحابات، فإن الكتلة البرلمانية الأوسع ستبقى لها اليد الطولى في ضبط إيقاع الترشيحات والمرشحين، وسبقي لها عظيم الأثر في مسار الانتخابات الرئاسية.

ولن تتجاوز المنظومة السياسية التونسية معادلة تأثير البرلمان في

أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي تونسي



كان لا بد من كشف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لأصحاب التزكيات البرلمانية للمرشحين للانتخابات الرئاسية التونسية، حتى يظهر الخيط الأبيض من الخيط الأسود لإستراتيجية حركة النهضة حيال الاستحقاق الرئاسي.

بعيدا عن خطاب الاصطفاف الأيديولوجي الذي تبتهه حركة النهضة لجمهورها، وقولا وراء مرشحها المعلن عبد الفتاح مورو، فإن سياسة ضمنية مخفية تديرها الحركة من وراء حجاب، قوامها توزيع بيض التزكيات على أكثر من سلة وتنويع دعمها على أكثر من مرشح تأمينا لأكثر من غاية.

فالحركة التي رمت ببعضها في سلال المنصف المرزوقي والياس الفخفاخ وحمادي الجبالي وحاتم بولبيان، تسعى إلى تأمين حظوظها في باقي المحطات الانتخابية، وهو استثمار سياسي في الكتلة البرلمانية الوازنة التي تحظى بها الحركة.

وطالما أن القانون الانتخابي التونسي لم يفتن إلى أهمية تقنين التزكيات البرلمانية، حتى لا تستحيل الأخيرة إلى طوق سياسي وحزبي في عنق المرشحين، يسيطر على مسارات التحالف وعلى مسلكيات الانسحابات، فإن الكتلة البرلمانية الأوسع ستبقى لها اليد الطولى في ضبط إيقاع الترشيحات والمرشحين، وسبقي لها عظيم الأثر في مسار الانتخابات الرئاسية.

ولن تتجاوز المنظومة السياسية التونسية معادلة تأثير البرلمان في

